http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1933) السنة الثامنة - الخميس (14) تشرين الأول 2010

نشطاء يتهمون بعضها بقلة الخبرة والبحث عن الربح والعمل بمشاريع وهمية

عين على المجتمع المدني: لافتات "فارغة" تحجب الضوء عن الفاعلين المدنيين

المنظمات غير الحكومية تدفع ثمن الفساد وتواجه خطر وقف تمويل المانحين بإغلاق المكاتب

بعد مرور سبعة اعوام على ظهور منظمات المجتمع المدني في العراق، تبدو الحاجة ماسة اليوم الى القاء عين المراجعة والتقييم على حالها وما وصل اليه نشاطها.
لكن البحث واستقصاء الحقيقة عن عمل تلك المؤسسات غير الحكومية لا يبدو، وكما يزعم هذا التقرير، انه سيقدم صورة وردية عن واقع المجتمع المدني، فالمشكلات كثيرة وعراقيل الانتقال الى مرحلة ترسيخ فكرة المجتمع المدني ابعد ما تكون عن التحقق في وقت قريب.
من الصعب الحصول على احصائية حقيقية لعديد منظمات المجتمع المدني في العراق، لكن التقديرات التي حاولت (المدى) التوصل اليها، ومسك خيوط هذه المؤسسات التي انطلقت بعد ٢٠٠٣، تشير الى ان العدد قد يصل الى ٥٠٠٠ منظمة.
ومع مقارنة هذا الرقم مع النشاط الحاصل في الحياة المدنية العراقية يحق لنا السؤال: اليس العدد كبيراً؟ ومع ذلك فان المراقبين والمهتمين بالشأن المدني لا ينظرون كثيرا بعين الريبة الى هذا العدد الهائل، ذلك انهم يعتقدون ان المجتمع العراقي يخوض تجربة جديدة على هذا الصعيد، ولا يزال بحاجة الى مزيد من الوقت لتترسخ فكرة المنظمات غير الحكومية، وان تبدو للجمهور ممارسة حية، اكثر منها مؤسسات تظهر قوتها في عددها الكبير، وحسب.

تصاعد دور المنظمات مع أزمة الفراغ السياسي

□ بغداد/ علي عبد السادة

وقد اتاحت ازمة الفراغ السياسي الحاصل في العراق فرصة جيدة لمنظمات المجتمع المدني بالظهور كلاعب فاعل في الحياة السياسية العراقية، وهي بذلك تحاول وضع حد لسنوات من التشظي والسكون في ادوار لم تقترب كثيرا من المهمة الكبيرة التي من المفترض ان تتصدى لها؛ وهي اعادة وتاهيل الحياة المدنية في العراق، وتعزيز الديمقراطية ودولة المواطنة.

لكن الصورة التي رسمتها حركة الاعتصامات والاحتجاجات على اطالة الجلسة البرلمانية المفتوحة، دفعت الرأي العام الى السؤال: كم منظمة عراقية تعمل بشكل فاعل في البلاد، بمعنى لو ان العدد الهائل المقدر بـ"الآلاف تضافر في انجاز مدني فكيف ستكون النتائج؟ هذه الاستفهامات يجيب عنها نشطاء عراقيون بالقول ان المشكلة تكمن في المنظمات نفسها، فضلا عن الحالة الاستثنائية التي يمر بها العراق وحداثة التجربة الديمقراطية.

"للاسف .. المنظمات لا تاخذ دورها الحقيقي .. وان الرأي القائل بان العديد منها مجرد (يافطة) فارغة لا يخلو من الصحة"، يقول مدير مشروع واعدون، الناشط المدني نزار الزبيدي في اتصال هاتفي مع (المدى) "ان المنظمات غير الحكومية حالة وسطية بين الجمهور والدولة، وعليها ان تكسب ثقة الاول، وتجيد التعامل القانوني والفني مع الثاني".

لكنه يرى ان تلك المنظمات تواجه مصاعب كثيرة في نفس الوقت الذي تتحمل فيه نتائج اخطاء الاداء في دورها، وتتمثل تلك المصاعب برغبة الدولة في السيطرة على جميع الانشطة المتعلقة بحياة الجمهور، والرغبة الدائمة في الحضور الدائم في المحافل الثقافية والاجتماعية والتنموية، ما يعني ان هذا يحتم على النشطاء بذل جهود كبيرة لاحتلال المساحة الحقيقية للاداء داخل المجتمع العراقي.

هذه المهمة العسيرة زاد من صعوبتها، كما يقول الزبيدي، ان عددا كبيرا من المنظمات لا دور له، وقد تأسست، دون ان يجزم، لاغراض ربحية مجردة، بل انه يذهب الى القول بان المشاريع الوهمية اضرت كثيرا بثقة الجمهور ببعض المنظمات، ما ادى الى احتراق الفاعلية المدنية الحقيقية بـ(يابس) المنظمات (الشبحية)، كما يصفها مدير مشروع واعدون.

وهنا يرى الزبيدي ان الحاجة الآن تبدو ماسة الى فرز منظمات المجتمع المدني، وهذا لن يتم، برأيه من دون الوصول بالجمهور الى درجة عالية من الوعي المدني، ليتمكن، لاحقا، من التعرف على التجربة السليمة للمؤسسات غير الحكومية.

لكن الناشط المدني محمد جعفر يرى ان هناك منظمات مدنية تعمل في الشارع تحت غطاء سياسي، وهو الامر الذي يراه سببا في ضعف مشهد المنظمات غير الحكومية، معتبرا ان المنظمات المستقلة الفاعلة لا تتجاوز عدد الاصابع.

> **اتاحت ازمة الفراغ السياسي الحاصل في العراق فرصة جيدة لمنظمات المجتمع المدني بالظهور كلاعب فاعل في الحياة السياسية العراقية، وهي بذلك تحاول وضع حد لسنوات من التشظي والسكون.**

> **المنظمات غير الحكومية تواجه مصاعب كثيرة تتمثل برغبة الدولة في السيطرة على جميع الانشطة المتعلقة بحياة الجمهور، والرغبة الدائمة في الحضور الدائم في المحافل الثقافية والاجتماعية والتنموية.**

العدد الهائل في تناقص

العدد الهائل الذي يتحمل الرقم المشار اليه في هذا الملف الكثير من النقاش، تناقضه تقارير غير رسمية، أذ تشير الى حدوث تناقص في عديدها مؤخرا.

في أيلول الماضي نشر معهد صحافة الحرب والسلام تقريراً يوضح فيه اضطرار أكثر من ٨٥ بالمئة من المنظمات غير الحكومية في العراق الى التوقف عن العمل في السنوات الاخيرة، الشيء الذي دعا قادة المجتمع المدني ان يحذروا من المصير المجهول الذي قد يواجه المنظمات الاخرى التي مازالت تقوم بنشاطاتها.

ويعتبر نقص التمويل السبب الرئيس وراء هذا الانخفاض الحاد، وذلك بحسب الخبراء في هذا المجال، الذين يعزون هذا التراجع في قطاع المنظمات الى الازمة المالية العالمية وارتفاع تكاليف العمل في العراق، وضعف الدعم الحكومي والمحلي لهذه المنظمات.

فيما يشير الآخرون الى مشاكل مثل الفساد واعمال العنف وتراجع اهتمام المتبرعين والمانحيين الدوليين.

وبالرغم من ان الخبراء يقولون بأن المنظمات غير الحكومية العالمية قدمت اسهامات مهمة في مجال اعادة اعمار العراق منذ سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣، فان تناقص المساهمات من قبل المتبرعين والحكومات الاجنبية قد قلص من جهودها في الآونة الاخيرة. وفي غضون ذلك، تشكو المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق من صعوبة الحصول على تمويل محلي وغياب الدعم الحكومي.

ويشير التقرير ايضا، الى ان الحكومات والمنظمات الاجنبية الاخرى خفضت من انفاقها المخصص للتنمية في العراق، قائلة بان المشاكل الامنية وتفشي الفساد يعتبران من العوامل التي دفعتها الى ذلك. وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية العام الماضي العراق في المرتبة الخامسة من بين الدول الاكثر فساداً في العالم.

وينظر عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في العراق الى الولايات المتحدة الامريكية على انها واحدة من الجهات الاجنبية التي تمول مشاريع مختلفة، لكنه، ومع ظهور معلومات حول توقف التمويل، يمكن الربط بين هذه المعطيات الجديدة وتقارير امريكية رسمية تفيد بأن حجم الفساد في العراق يبلغ أكثر من أربعة مليارات دولار.

وقالت تلك التقارير ان تدني كفاءة الموظفين والنشطاء في العراق في ادارة الاموال بشكل فعال يمثل اكبر عائق في طريق اعادة البناء، مضيفا أن ما بين ثمانية الى عشرة مليارات دولار من الميزانية السنوية للعراق تضيع هباء بسبب عدم قدرة البلد على استيعاب هذه المبالغ في مشاريعه.

وكانت منظمة الشفافية العالمية المعنية بالكشف عن الفساد حول العالم قد اشارت في تقريرها السنوي الاخير الى ان العراق يحتل المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأكثر فسادا.

كما قالت مفوضية النزاهة في العراق انها تحقق في اختفاء اكثر من سبعة مليارات دولار من اموال الدولة.

يشار الى أن مكتب مراجعة حسابات إعادة البناء في العراق بدأ عمله في اذار ٢٠٠٤ وأحال منذ تلك الفترة ٢٥ قضية جنائية الى وزارة العدل الامريكية، منها أربع تم توجيه اتهامات فيها.

نوعية النشطاء

التجربة الحديثة للمجتمع المدني كانت تستوجب حضور جيل جديد من النشطاء، جيل يقف على قدر عال من الجدية والوعي، وكان عليه منذ البداية ادراك حجم الاستحقاق المدني الذي ينتظره خلال سنوات انطوت، كثيرا، على واقع استثنائي جسيم تمثل بضرورة الانتقال من عقود الواحدية والشمولية الى مرحلة اخرى مناقضة.

لكن العمل الذي بذل خلال السنوات الماضية اعتراه الكثير من الضعف والارباك، وينظر المراقبون الى ان السبب، الى جانب عوامل موضوعية كثيرة، هو نوعية الناشطين وغالبا ما يطرح بخصوصهم السؤال التالي: هل انخرط الجميع في هذا الميدان من اجل تحقيق هدف التنمية وخلق مجتمع مدني؟

يحاول نزار الزبيدي الاجابة: "لا يعرف اغلب النشطاء العمل بطريقة الفريق، انهم يعتقدون ان ما يقومون به يشبه التنافس في السوق. اذ غابت، لفترات طويلة، آلية التنسيق الجماعية، والنظر الى حجم المعضلات الاجتماعية بوعي ليصل الجميع الى قناعة مفادها ان ما يجري يتطلب تنسيقا واسعا".

الزبيدي يعيب على كثير من المنظمات العراقية انها تتحرك وفق تنافس غير صحي، وهي تعتقد ان كسب ثقة الجمهور يأتي بدرجة أقل من هدفها الربحي، لهذا تظهر بين الحين والآخر مشاريع وهمية.

على هذا الاساس يشارك بعض النشطاء رأي الزبيدي، ويقولون ان الدولة، وأمام هذه الفوضى، تجد ما يبرر لها انعدام الثقة بتلك المنظمات: "من الممكن ان تنظر الدولة الى منظمة غير حكومية اجتهدت كثيرا في معالجة المشكلات الاجتماعية بعين الريبة، لوجود منظمات لا تعرف حقيقة دورها وتستغل توصيفها المدني في غير مكانه".

في مقابل ذلك، فان عددا من النشطاء يخالفون وجهة النظر هذه، ويرون في بعض المنظمات نشطاء على مستوى عال من الحرفية والوعي، وانهم على مدى السنوات الماضية بذلوا جهودا كبيرة في معالجة مشاكل اجتماعية مستعصية، اذ تطرقت فعاليات مدنية لأزمة الأمية في العراق والتسرب من الدراسة ومعالجة الاثار النفسية لاعمال العنف في البلاد، وساهمت انشطة مدنية اخرى في اعادة تاهيل الارامل والمطلقات والمعتلقين، وغيرها من المشاكل.

جدل وقانون وتعديلات

ورغم اختلاف الاحصائيات، والتي تجمع بين تلك المنظمات المسجلة وغيرها، فأن العدد تجاوز الـ ٥٠٠٠ منظمة، بعضها فاعل في مختلف قطاعات العمل الإنساني والتنموي. وغيرها في مجالات مختلفة اخرى. المشكلة التي يراها المراقبون في بعض تلك المنظمات ان نشاطها ياخذ طابعا سطحيا لا يعتمد العملية في معجالة المشاكل او حتى تحديد الاولويات فيها، ولم يكن بمقدروه تقديم حلول جدية للائحة طويلة من المشاكل الاجتماعية والثقافية، فيما تبرز منظمات بدورها الفاعل في معالجة الظواهر السلبية وتمكين الجمهور من التخلص من اثار عقود من الحكم الشمولي، وفي ذات الوقت دفعت القوى السياسية العراقية على حماية شروط العملية الديمقراطية الراهنة، رغم ما تعرضت له من هفوات واخطاء.

في المقابل، فان منظمات المجتمع لديها ما تعتبره سببا وجيها لتقييد نشاطها وجعله ضعيفا، في احايين كثيرة، وهو ما تصفه بالعين الحكومية التي تراقب وتحد وتسأل وتقيد، كما انها عملت لسنوات طويلة دون قانون يرسم خطوط نشاطها ويعرف وجودها كمنظمات غير حكومية قبل ان يصدر في نيسان الماضي من قبل البرلمان السابق، هذا الاخير لم يسلم من اعتراضات النشطاء والخبراء المدنيين، جميعهم سجل ملاحظات توزعت ما بين ضعف النصوص، وعدم منحها الحرية الكافية للعمل.

عين الحكومة

ومن المفيد العودة في هذا الشأن الى القانون المقر مطلع العام الجاري نالت مسودته الاولية الكثير من الملاحظات، وتعرضت، اثناء القراءات البرلمانية الى عديد من المؤاخذات.

اغلب المنظمات الفاعلة كانت قلقة للغاية مما تقول انها محاولة الحكومة فرض رقابتها على أنشطتها والقضاء على مظاهر استقلالها ولعب دور الرقيب على تمويلها.

وجاء القانون موضوع الحديث كبديل عن الأمر الاداري للحاكم بريمر المرقم ٤٥ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٣، وهو الاطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية حتى هذه اللحظة. ووفقا للنص القانوني، لا تستطيع المنظمة أن تكون عضوا (في - أو) أن تؤسس أية شبكة بدون موافقة الحكومة، ناهيك عن ان الحكومة تستطيع بشكل مباشر وبدون الرجوع للقضاء إيقاف وسحب رخصة المنظمة بشكل مباشر.

بعض الناشطين يرون النسخة الاولية للقانون تتناقض مع الغاية الاساسية لمنظمات المجتمع المدني معتبرين انه ينبغي الكشف عن شخصية هذه المنظمات الموجودة أساسا وليس منشئا لها.

نهاية المطاف اقر القانون بتعديلات حصلت على ثناء عدد من النشطاء. وجاء القانون بعد تقديم ثلاث مسودات جرى عليها تعديلات وإعادة صياغة بعد الرفض الذي لاقته المسودة الاولى من قبل المنظمات غير الحكومية والخبراء في قوانينها.

ويرى المراقبون ان اهم تلك التعديلات اعطت المنظمة غير الحكومية الحق في قبول التبرعات والهبات والتمويل بدون الحصول اولا على موافقة مسبقة من الحكومة. وتوجد ايضا تعديلات اخرى مهمة، فعلى سبيل المثال، عندما تسجل منظمة غير حكومية نفسها ستمنح ترخيصا لمدة غير محددة.

بينما كانت المسودة الأولية تحدد التسجيل بسنة او سنتين وكان اعادة التسجيل يتطلب اجراءات مرهقة ومكلفة ايضا.

وفي آب الماضي نشرت مؤسسة نقاش تقريرا تحدث فيه الناشط المدني في جمعية الامل جمال الجواهري وقال عن التعديلات "انها منحت المنظمات غير الحكومية الحرية في التركيز على المشاريع واصبح بامكانها ابرام اتفاقيات طويلة الامد مع المنظمات الدولية والوكالات الانمائية وادارة مشاريع تستمر لفترة طويلة". وفي المسودة الجديدة ايضا اصبح بامكان الاجانب ان ينضموا الى المنظمات غير الحكومية وبامكان الجهات الدولية التي تقيم في العراق ان تؤسس منظمات غير حكومية داخل العراق. كما ان الشباب الذين لم يبلغوا بعد سن ١٨ اصبح لهم الآن حق الانضمام الى المنظمات غير الحكومية وحضور الاجتماعات ولكن ليس لهم حق الانتخاب.

جدير بالذكر، انه وبعد سقوط النظام الدكتاتوري اصدر الحاكم المدني بريمر أمر سلطة الائتلاف المؤقت المنحلة رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ الذي أصبح هو القانون الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في العراق، بيد انه خلف مشاكل جمة للمنظمات نتيجة للثغرات التي ظهرت في الأمر(٤٥).

لذلك بدأت المنظمات تطالب بضرورة تشريع قانون وطني ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في العراق وبرزت هذه المطالب في المؤتمرين الوطنيين لمؤسسات المجتمع المدني اللذين نظمتهما وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني.

لذلك شرعت الوزارة اواخر ٢٠٠٥ بكتابة مسودة أولية بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية.

ولكن بعد اطلاع المنظمات غير الحكومية على بنود هذه المسودة لاقت انتقادات كثيرة لذلك قامت الوزارة بسحب هذه المسودة من مجلس شورى الدولة من اجل إعادة النظر فيها، كما يقول فلاح العامري مسؤول العلاقات العامة في الوزارة في كتاب (المائدة المستديرة لمناقشة مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في العراق).

> **التجربة الحديثة للمجتمع المدني استوجبت حضور جيل جديد من النشطاء، يقف على قدر عال من الجدية والوعي، وكان عليه منذ البداية ادراك حجم الاستحقاق المدني الذي ينتظره خلال سنوات انطوت، كثيرا، على واقع استثنائي جسيم.**

> **رغم اختلاف الاحصائيات، فأن العدد تجاوز الـ٥٠٠٠ منظمة، بعضها فاعل في مختلف قطاعات العمل الإنساني والتنموي. بيد ان المشكلة تكمن في ان بعضها لا يعتمد العلمية في معجالة المشاكل.**

قراءة تاريخية

يقوم بعض المؤرخين بتقسيم تاريخ المجتمع المدني العراقي الحديث إلى ثلاث فترات: الانتداب البريطاني من ١٩٢٠ إلى ١٩٣١ و الحكم الملكي الهاشمي من ١٩٣١ إلى ١٩٥٨، ثم الحكم الجمهوري من ١٩٥٨ إلى ٢٠٠٣، ثم أخيراً ما بعد سقوط النظام المباد في ٢٠٠٣، ويقسم البعض الآخر الفترة الثانية إلى فترة انفراد حزب البعث بالحكم و فترة ما قبل ذلك.

وبدأت أول نشاطات لما يمكن تسميته مؤسسات المجتمع المدني الحديثة قبل الانتداب البريطاني حيث صاحب تأسيس الكليات العلمية والأدبية تأسيس الروابط الطلابية المعنية وتأسيس روابط خريجيها، وعلى رأسهم رابطة المحامين العراقيين (تأسست كلية الحقوق كأقدم مؤسسة للتعليم العالي في العراق في ١٩٠٨) والتي انبثق منها صالون للمثقفين، وندوات ثقافية عديدة، ونشاطات للتنديد بالانتداب وبالحكم الملكي. ثم تلت هذا التطور نهضة في التنظيم العمالي والحرفي، والذي بلغ ذروته في تظاهرات معادية للانتداب في أوائل الانتداب، دلت على مستوى عال من الاهتمام والوعي السياسي.

ثم ازداد الضغط على كافة النشاطات السياسية البعيدة عن الخط السياسي الحاكم انفراد حكم البعث بالحكم بداية الستينات، ووصل نفوذ حزب البعث إلى داخل كافة المنظمات، ولم يبق من النشاطات المستقلة عن الحزب إلا بعض المؤسسات الإنسانية التي تكثف عملها في التسعينيات بسبب الأضرار التي لحقت بالعراق خلال فترة العقوبات الدولية.

بعد العام ٢٠٠٣ شهد العراق طلبا عالميا وداخليا ملحا لإعادة إعمار الدولة مع إعادة بناء المجتمع المدني، وتم ضخ مبالغ طائلة في صناديق المؤسسات العراقية و العربية والعالمية التي عرضت خدماتها في مجال تكثيف عمل مؤسسات المجتمع المدني وربطها. بيد ان النتيجة هي عدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية الناشطة على أرض العراق، تتفاوت أهميتها بالنسبة للعراقيين، وتختلف مصادر تمويلها وبالتالي أهدافها و آليات عملها.

وفي كردستان لم يتح النظام الشمولي الفرصة لبروز وتكوين منظمات ومؤسسات المجتمع المدني خارج نطاق الحزب نفسه، كما هو الحال في بقية ارجاء العراق تلك الفترة. فكانت المنظمات والهيئات والنقابات المختلفة تعمل ضمن نطاق نشاطات الحزب. وكان المجتمع والدولة والفرد يتحركان ضمن الدائرة التي رسمت لهم من قبل البعث.

وبعد انتفاضة ١٩٩١ والإنفتاح الذي تلاها حاولت جهات وشخصيات محلية واجنبية تقديم المساعدة في إعادة إعمار البلاد وانشاء منظمات تساهم في تكوين مجتمع مدني مواكب لمتطلبات الحياة العصرية.

وكانت الكثير من هذه المنظمات في البداية منظمات إغاثية ولكنها تحولت في ما بعد الى منظمات تهتم بشوؤن المجتمع المدني.

يشار الى انه ابان فترة نظام صدام كانت المنظمات غير الحكومية تعمل في اطار (قانون الجمعيات رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته) وكذلك (قانون الجمعيات ذات العلاقات بالأجانب رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢)، لكنها كانت اطارا فارغا بينما كان الناظم الحقيقي للعمل هو يد الدكتاتورية التي تمسك بكل شيء وتحرك كل شيء.

اغلب الفعاليات المدنية ركزت على اوضاع المرأة في العراق.. عدسة ادهم يوسف